

التاريخ بين الوثيقة والمؤرخ

History between the Document and the Historian

المهدي خرشى¹

مخبر التراث، الإتصال والتحويلات الاجتماعية، جامعة بجاية

¹ elmahdi.kharchi@univ-bejaia.dz

تاريخ الإرسال: 2025/09/14 ؛ تاريخ القبول: 2025/10/23 ؛ تاريخ النشر: 2025/12/15

الملخص باللغة العربية:

يُشكل البحث في العلاقة بين المؤرخ والوثيقة التاريخية أحد المحاور الأساسية في الدراسات التاريخية المعاصرة خصوصاً، كون الوثيقة المصدر الأولي لبناء السرد التاريخي، بينما يعد المؤرخ الفاعل الذي يعيد صياغ النص وفق منهجيات نقدية وتحليلية دقيقة. فلا يمكن التسليم بحيادية الوثيقة دوماً، بل قد تكون نتاجاً لظروف سياسية أو اجتماعية أو حتى إيديولوجية، وهو ما يجعلها محل شك واتهام بتطلب أدوات نقدية صارمة. هنا فقط، يظهر المؤرخ كوسيط بين الوثيقة وإعادة صياغة النص وتقديره في شكل معرفة تاريخية منقّحة، فيتجاوز ما قد يعترّيه من نقائص أو تناقض، إلى أن يصل إلى صياغة رواية تاريخية تحقق التوازن بين الذاتية والموضوعية التي تعد شرطاً لبناء معرفة علمية. يهدف هذا البحث إلى توضيح منهجية النقد التاريخي للوثائق الأرشيفية وأهميته في بناء سردية تاريخية موضوعية تُبرز دور المؤرخ في تحليل الوثيقة وتجاوز تحيزاتها لإنتاج معرفة علمية دقيقة بالماضي، لنصل إلى العلاقة التكاملية بينهما، معتمدين في ذلك على المنهج التاريخي الوصفي وكذا التحليلي.

الكلمات المفتاحية:

الوثيقة؛ المؤرخ؛ المدرسة الوضعانية؛ مدرسة الحوليات؛ الجزائر.

Abstract: The relationship between the historian and the historical document is a key theme in modern historiography. The document serves as the primary source for reconstructing the past, while the historian critically analyzes and reinterprets it. Yet, a document is not always neutral—it may reflect political, social, or

المهدي خرشى

ideological influences. Therefore, it must be examined through rigorous critical methods. The historian thus becomes a mediator between the document and historical knowledge, transforming raw data into an informed, balanced narrative that reconciles subjectivity and objectivity.

This study aims to clarify the methodology of historical criticism of archival documents and its importance in constructing an objective historical narrative that highlights the historian's role in analyzing documents and overcoming their biases to produce accurate scientific knowledge of the past, ultimately reaching a complementary relationship between the two, based on both the descriptive and analytical historical methods.

Keywords: Document; Historian; Positivist School; Annales School; Algeria

مقدمة:

في ظل التطورات العلمية المتسارعة في مجال الدراسات التاريخية، أصبح من الضروري إعادة النظر في العلاقة بين الوثيقة التاريخية والمؤرخ، لاسيما في زمن التحديات التي تفرضها التحيزات الإيديولوجية والرقابة على المصادر. ومع أن الوثيقة التاريخية تُعد حجر الأساس في بناء المعرفة والنص التاريخي، إذ تعتبر المادة الأولى والخام الذي يستند إليه الباحثون في تحليل الأحداث وتفسيرها. ومع ذلك، فإن الوثائق ليست محايدة دائماً؛ فهي قد تعكس وجهات نظر محددة أو تكون قد تعرضت للتلف أو التحريف، مما يستدعي من المؤرخين توخي الحذر والاعتماد على منهجيات نقدية صارمة في تحليلها.

ساهمت الدراسات السابقة في معرفة كيفية التعامل مع الوثائق الأرشيفية، وفهم السياقات التي أنتجت فيها الوثائق. ومن بين الدراسات نجد مقال بعنوان أهمية الوثيقة المحلية في كتابة التاريخ الاجتماعي للجزائريين أثناء الثورة التحريرية الكبرى للباحثة "منى صالح"، كما يُبرز هذا البحث دور المؤرخ كفاعل نشط في إعادة بناء الماضي، وليس كمجرد ناقل للأحداث. فالمؤرخ يُعيد تشكيل الرواية التاريخية بناءً على تحليله للوثائق، ومن بين الدراسات التي اعتمدنا عليها مقال للباحثة: مسعودة بوجلال بعنوان: "المؤرخ وضوابط الكتابة التاريخية"، مما يُبرز أهمية الوعي بالتحيزات الشخصية والإيديولوجية التي قد تؤثر على تفسيره للأحداث.

التاريخ بين الوثيقة والمؤرخ

من هنا، تبرز إشكالية هذا البحث في كيفية تفاعل الوثيقة التاريخية مع المؤرخ في عملية كتابة التاريخ؟ وكيف يُمكن للمنهج التاريخي النقدي أن يُسهم في تحقيق توازن بين الذاتية والموضوعية في السرد التاريخي؟

يهدف هذا البحث إلى استكشاف هذه العلاقة من خلال تحليل أنواع الوثائق التاريخية، ودور المؤرخ في تفسيرها، وتطبيقات المنهج النقدي في هذا السياق. لتحقيق ذلك، اعتمدنا في دراستنا هذه على جملة من المناهج، منها، المنهج الوصفي لفهم خصائص كل من الوثيقة الأرشيفية والعلاقة بينها وبين المؤرخ، كما اعتمدنا على المنهج التحليلي النقدي، أين قمنا بتحليل نماذج تطبيقية تُبرز تفاعل الوثيقة والمؤرخ في كتابة التاريخ ونقد كل منهما، لذا يُتوقع أن يُسهم هذا البحث في تقديم رؤية متكاملة حول أهمية النقد التاريخي في تعزيز مصداقية بناء وسرد النص التاريخي، وتوضيح دور المؤرخ في تشكيل فهمنا للماضي.

1- الوثيقة وعلاقتها بكتابة التاريخ:

تُعَدُّ الوثيقة التاريخية حجر الزاوية في بناء المعرفة التاريخية، إذ تُشكِّل المصدر الأساسي الذي يستند إليه المؤرخون في استقصاء الأحداث وتحليلها. لذا سنقوم بتعريف الوثيقة وإضافاتها التاريخية ثم النقد الذي يعتري تلك الوثائق.

1.1- تعريف الوثيقة التاريخية:

الوثيقة التاريخية هي كل أثر مادي منقول وغير منقول، نتاج طبيعي أو نتاج إنساني، صامت مثل: (آثار إنسان ما قبل التاريخ مثل الأدوات الحجرية والعظمية، الخزف البسيط، التماثيل...) أو ناطق مثل: (النقائش بمختلف أنواعها ومختلف موادها، النقود، الكتب...)، قد دخل في صيرورة التاريخ واحتسب في الزمن (فالن بيتز، 1990 ص71). وعليه، فالوثيقة إذن لا تعني النص المخطوط أو الخبر المروي فقط كما عرفت في المدرسة الوضعانية، بل إن مضمونها أوسع من ذلك، فهي تشمل: القبور والأبنية والأسلحة والأدوات والملابس والسجلات الرسمية والمعاهدات والاتفاقيات والوثائق السياسية، وكلها آثار مادية كما تشمل الوثيقة الروايات والقصص والأساطير والأقوال والحكم سواء أكانت مروية أم مكتوبة، فضلاً عن الوثائق الكتابية أو اليدوية مثل التصاوير والمشاهد التاريخية والكتابات والنقوش (عابدين، 1977، ص 63).

كما أن الأرشيف يدخل ضمن الوثيقة الهامة لبناء المعرفة التاريخية، فالأرشيف في المعاجم يقصد به "مجموعة منظمة من السجلات والملفات التي تخص أو تتعلق بإحدى المنظمات أو المؤسسات أو الهيئات" (خليفة، 1999: 11).

كما يعرف قاموس le petit la rousse الأرشيف بأنه "مجموعة من الوثائق المتعلقة بتاريخ مدينة أو عائلة خاصة، أو بمؤسسة أو إدارة أو شخص أو مكان الذي تحفظ فيه تلك

التاريخ بين الوثيقة والمؤرخ

الوثائق، كما تدل في الإعلام الآلي على مجموعة الملفات التي حفظت على وسائط تخزين في شكل مضغوط أم لا أو مجموعة معطيات وضعت تحت تصرف الجمهور لكي يمكن تحميلها عن طريق الإنترنت". (Larousse, 2005 : 10)

أما الأرشيف اصطلاحاً فهو "مجموعة الوثائق الناتجة عن نشاط أي مؤسسة عامة أو خاصة، والتي اقبرت لتحفظ داخل المؤسسة الأرشيفية بصورة دائمة بغرض الرجوع إليها. (حاشي، 1993 : 25).

يتضح من خلال استعراض هذه التعاريف أن مفهوم الوثيقة التاريخية قد عرف تطوراً معرفياً ومنهجياً عميقاً في الدراسات التاريخية الحديثة. فبعد أن كانت المدرسة الوضعية في القرن التاسع عشر تحصرها في النصوص المكتوبة والمرويات الرسمية، توسع المفهوم مع تطور مناهج البحث التاريخي ليشمل كل أثر مادي أو رمزي يمكن أن يسهم في فهم الماضي الإنساني. وهذا ما يجعل الوثيقة بنوعيتها الصامت والناطق؛ تشكل قاعدة معرفية متكاملة تتجاوز حدود النص إلى البعد الأركيولوجي والأنثروبولوجي للمعرفة التاريخية.

وباختصار، فالوثيقة -وبشكل واسع- هي كل مصدر للأخبار يتمكّن من خلاله فكر المؤرخين استخلاص شيء ما بهدف معرفة الماضي البشري منظوراً إليه من خلال الإشكال المطروح. (Marrou, 1961, p. 73)

وعلى رغم من أن التعاريف المقدّمة خاصة لدى فالين بيتز وعابدين، تُظهر تطوراً مهماً في تصور الوثيقة، إلا أنها تطرح بعض الإشكالات المنهجية، لعلّ أهمها:

— توسيع معنى الوثيقة ليشمل كل أثر مادي أو رمزي، مما يجعل المفهوم فضفاضاً يصعب ضبطه منهجياً.

— كون بعض التعاريف تخلط بين ما هو وثيقة تاريخية بالمعنى الدقيق؛ أي ما ينتج في سياق قابل للتأريخ والتحليل الزمني، وبين ما هو أثر أنثروبولوجي أو فني لا يحمل بالضرورة قصداً توثيقياً للماضي.

2.1- دور الوثيقة كمصدر أولي للمعرفة التاريخية:

يقول لانغلوا و سينيوبوس (Langlois et Seignobos): "التاريخ يصنع من الوثائق والوثائق هي الآثار التي خلفتها أفكار السلف وأفعالهم [...] وبفقدان الوثائق صار تاريخ عصور متطاولة من ماضي الإنسانية مجهولاً، إذ لا بديل عن الوثائق، وحيث لا وثائق فلا تاريخ". ويقول ليوبولد فون رانكه (Leopold von Ranke) أن وظيفة المؤرخ هو "تصوير ما حدث بالضبط"، وفي نفس السياق يصرح فوستيل دو كولانج (Coulange) (Fustel De) ، أن "لا تاريخ بدون نصوص... [فهو] علم لا يتخيل بل يرى، وهو نظير كل علم ينظر إلى الأحداث ويحللها ويقارن بينها ويحقق الروابط القائمة بينها، والمؤرخ يبحث عن الحدث ويدركه بدراسة النصوص يامعان ودقة" (لانجوا، سينيوبوس، 1981: 5)

التاريخ بين الوثيقة والمؤرخ

إذن، حيث لا وثائق فلا تاريخ أو لا تاريخ بدون وثيقة، كان هذا هو الشعور الذي رفعه الوضعانيون

1.3- نقد الوثيقة:

اقتصرت المدرسة الوضعانية على استخدام الوثيقة المكتوبة، فعلى اعتبار أن الوثيقة مادة أولية فلا بد أن تخضع لعملية النقد قبل استغلالها وقد وضع "لانغلوا و"سينيويوس (Langlois et Seignobos) قواعد جد صارمة لنقد الوثائق بينها في كتابهما "مدخل للدراسات التاريخية"، إذ ميزا بين نوعين من النقد، نقد خارجي، يهتم بنقد موثوقية ومصدر الوثيقة وطابعها للكشف عن صحتها من عدمه ثم نقد داخلي يستهدف مضمون الوثيقة بقراءتها ومقارنتها بوثائق أخرى، مع ضرورة التسلح ببعض العلوم المساعدة كعلوم اللغة وعلم الخطوط وغيرها. (الحسناوي، 2019: 48)

لا شك أن للوضعانيين الفضل في كشف وتحقيق وصيانة وحفظ الملايين من الوثائق المكتوبة، وفي ربط دور الأرشيف والوثائق والمخطوطات بحقل الدراسات التاريخية، إلا أن هذا غير كاف في نظر مؤرخي، الحوليات، إذ يظل مفهوم الوثيقة ضمن هذا التصور محدوداً جداً، وبالتالي فإنه لن يمكن المؤرخ من فتح أعينه واسعا على قضايا وإشكالات جديدة. يقول: لوسيان فيفر (Lucien Febvre) في هذا السياق: "لا شك أن التاريخ يكتب اعتماداً على الوثائق المكتوبة، إن وجدت لكن يمكن، بل يجب أن يكتب اعتماداً على كل ما يستطيع الباحث، بمهارته وحذقه، أن يستنبطه من أي مصدر من المفردات والرموز من المناظر الطبيعية ومن تركيب الأجر من أشكال المزارع ومن الأعشاب الطفيلية، من خسوفات القمر ومن مقارن الثيران من فحوص العالم الجيولوجي للأحجار ومن تحليلات الكيمياء للسيوف الحديدية" (العروي، 2005، 81)

فالمؤرخ، حسبهم، يتحول إلى باحث متعدد التخصصات، حيث يستعين بمناهج متنوعة لتحليل وقراءة كل أثر يمكن أن يساهم في إعادة بناء التاريخ. كما أن هذا التصور يكسر احتكار الوثيقة الرسمية في إنتاج السردية التاريخية، بل، ويفتح المجال أمام كتابة تاريخ أكثر موضوعية وشمولية؛ فيضم ما هو اقتصادي، اجتماعي، ثقافي، وببني، إضافة إلى السياسي.

وبذلك، يمكن القول إن ما قاله لوسيان فيفر (Lucien Febvre) يعكس تحولا منهجيا في الدراسات التاريخية من التركيز الضيق على الأرشيف إلى الانفتاح على ما يسمى بالتاريخ الكلي الذي يقرأ الماضي في ضوء جميع أنواعه من الشواهد.

2- المؤرخ: من المتلقي إلى المؤلف:

ستبقى الوثيقة صنعة للسياقات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية داخل كل حقبة زمنية، لذا وضع المؤرخ الفرنسي مارك بلوك (Bloch Marc)، أحد أعلام

المدرسة التاريخية؛ أو ما يطلق عليها مدرسة الحوليات، قواعد علمية دقيقة في مقارنة الوثائق الأرشيفية، كون قيمة تلك الشهادات تأخذها من ذاتها لا من أصحابها، عكس ما كان سائداً في القرون الوسطى حيث كانت الأحقية تمنح للشهود على حساب قيمة الشهادة. (طحطح، 2014: 12)

كما ترجم الاهتمام بالوثائق أيضاً ببدائية تأسيس دور الوثائق ومراكز الأرشيف التابعة للكنائس والأديرة أو لمؤسسات علمية أو لجهات رسمية منذ بداية القرن السادس عشر الميلادي، لتتضاعف أعدادها وتعم مختلف الأقطار الأوروبية بعد الثورة الفرنسية نهاية القرن الثامن عشر الميلادي. إلا أن هذا التقدم الذي شهده علم التوثيق والأرشيف ظل بعيداً عن الكتابة التاريخية إلى حدود مطلع القرن التاسع عشر. (طحطح، 2014: 12)

ومن جهة أخرى، لا تخلو الوثيقة من نقائص أخرى، كاحتمال التلف أو الضياع أو التحريف، إضافة إلى كون كثير من الفاعلين في التاريخ، كالشعوب المهمشة أو الطبقات المسحوقة، لم يُنح لهم إنتاج وثائق، مما يجعل حضورهم في التاريخ ناقصاً أو على الأقل مشوهاً. (لوعوف، 2007: 80)

وكثير ما كان يُتعمد اتلاف سجلات الشكاوى حتى لا يتركوا أثراً على جرائمهم، كما حدث في قضية مشابهة، لما رفعت شكوى ضد وكلاء، فتم مراسلة الوكيل العام بسطيف أبها نصه: «... لا يوجد أي أثر لهذه القضايا في سجلات وأرشيفات البلدية المختلطة*». وبذلك، فإن الوثيقة، رغم أهميتها في الكتابة التاريخية، ليست كافية بذاتها، بل تتطلب فاعلاً آخر قادراً على تفسيرها وفهمها في سياقها التاريخي، وهنا يأتي دور المؤرخ.

1.2- المؤرخ كفاعل في إعادة بناء الماضي، لا كمجرد ناقل:

يرى "بول فاين" أن الوثيقة ليست محاكاة للحدث بل حكاية عنه، إذ لا بد من تدخل عقل المؤرخ، فالوثائق هي أشياء أساسية بالنسبة للمؤرخ، ولكن عليه تجنب جعلها معبوداً. فهي لا تشكل التاريخ بحد ذاتها إلا أنها تعطي في ذاتها جواب غير جاهز عن السؤال المتعب ما هو التاريخ؟ (الحسناوي، 2019، 52)

رؤية بول فاين (Paul Veyne) تُثبت أن الوثيقة ليست انعكاساً مباشراً للحدث، بل واقعة جزئية تستوجب تدخل عقل المؤرخ مع أدواته النقدية. فهي لا تكون التاريخ بذاتها، بل تظل مادته الخام التي تحتاج إلى تحليل وتأويل. ومن هنا، يحذر فاين من تقدس الوثيقة والتسليم المطلق لها، لأنها تحتاج إلى غربة المعطيات وبناء سردية متماسكة من طرف المؤرخ. هذه العملية تحدث تفاعلاً بين المصدر ومنهجية الباحث، بما يفتح المجال لتعدد التفسيرات التاريخية.

*_ . ANOM 93 703 / 71, Lettre de l'administrateur Édouard Murat, au substitut du procureur à Sétif, le 2 avril 1909.

التاريخ بين الوثيقة والمؤرخ

وفي سياق البحث التاريخي، يُعد بروز شخصية الباحث في أسلوبه وتحليلاته أمراً جوهرياً، إذ يُمكنه من تقديم رؤى تفسيرية تُثري الفهم العام للأحداث الماضية. ومع ذلك، يجب أن يتم ذلك ضمن إطار من الموضوعية والانضباط المنهجي، حيث يُوازن المؤرخ بين التعبير عن وجهة نظره الشخصية والالتزام بالحقائق المستندة إلى الأدلة. (الحويري، 2001: 09)

وعليه، فإن دور المؤرخ يُشبه دور القاضي، فكلاهما يسعى إلى الوصول إلى الحقيقة من خلال تحليل الأدلة والشهادات. غير أن المؤرخ يواجه تحديات أكثر صعوبة؛ فهو لا يتعامل مع شهود أحياء أو أدلة مادية حية، بل مع وثائق ومصادر تاريخية قد تكون ناقصة أو متحيزة. لذا، فهو يعمل على درجة عالية من الحيادية والقدرة على التمييز بين الروايات الأرشيفية المختلفة، مع الاعتراف بأن الوصول إلى الحقيقة التاريخية المطلقة يبقى غير ممكن. (الحويري، 2001: 09)

مما سبق، يبدو أنهم أوضحوا الصعوبة المنهجية التي تواجه المؤرخ في سعيه إلى الحقيقة، غير أنهم غفلوا بعداً مهماً يتمثل في إمكانية أن يكون المؤرخ نفسه مصدرًا لتلك الصعوبة؛ وذلك، كون المؤرخ لا يقف خارج التاريخ، بل هو ابن زمانه ونتاج لسياقاته الفكرية والإيديولوجية، مما قد يجعله يُسقط تصورات المسبقة على المادة التاريخية التي يدرسها.

ومن ثمّ، فإن التحيز لا يأتي فقط من الوثيقة بما تحمله من قصيدة منتجها، بل قد يأتي أيضاً من القراءة التي يُجريها المؤرخ، حين يوجّه تحليل المصادر وفق رؤية ذاتية أو إيديولوجية معينة. وهنا تكمن أهمية الوعي النقدي والصرامة المنهجية، اللذين يسمحان للمؤرخ بالتمييز بين تحليل علمي منضبط وتأويل موجه مسبقاً، حتى لا يتحول السعي إلى الحقيقة مجرد تبرير لموقف أو نزعة فكرية.

وفي هذا السياق، يُشير الباحثون إلى أن الموضوعية في الكتابة التاريخية لا تعني غياب الرأي الشخصي، بل تعني تقديم تحليل مستند إلى الأدلة، مع الاعتراف بالتحيزات المحتملة والسعي لتقليلها. كما يُشددون على أهمية الشفافية في عرض المصادر والمنهجية المستخدمة، مما يُمكن القراء من تقييم مدى موثوقية الاستنتاجات المقدمة. (الحويري، 2001: 09)

وهنا، يُمكن القول إن شخصية الباحث تُضفي طابعاً فريداً على العمل التاريخي، لكنها يجب أن تُمارس ضمن حدود المنهجية العلمية والموضوعية، لضمان تقديم سرد تاريخي موثوق ومُستنير. فكل نص من المصادر التاريخية مشكوك فيه إلى أن تثبت صحتها، وكل رواية تاريخية متهمة إلى أن يقوم الدليل على براءتها.

التاريخ بين الوثيقة والمؤرخ

في إطار المنهجية الأكاديمية للبحث التاريخي، يُعدّ تبني الباحث لموقف نقدي متوازن ضرورةً لا غنى عنها. فالمؤرخ مطالب بتطوير حسّ نقدي واع، يمكنه من التمييز بين الروايات المتعددة، وتحليلها بموضوعية، دون أن يغرق في الشك المفرط الذي قد يُفضي إلى إنكار كل شيء، أو التسليم المطلق الذي يُفقد البحث قيمته العلمية. (سعيدوني، 2000 : 92)

إن غياب هذا التوازن النقدي قد يحوّل المؤرخ إلى ناقلٍ فحسب، يكتفي بسرد ما وصل إليه من أخبار دون تمحيص، مما يُفقد عمله الأصالة والجِدّة. فالمؤرخ الحقيقي لا يقتصر على إعادة إنتاج ما كتبه السابقون، بل يسعى إلى تقديم إضافات نوعية، سواء من خلال اكتشاف مصادر جديدة، أو إعادة تفسير الأحداث بمنظور مبتكر، أو طرح تساؤلات لم تُطرح من قبل. (الحويري، 2001: 274)

وبهذا النهج، يُسهم الباحث في إثراء المعرفة التاريخية، ويُقدّم عملاً علمياً رصيناً يُراعي الأمانة العلمية والموضوعية، ويُعزز من مكانته كمؤرخ قادر على الإسهام الفعّال في مجاله.

2.2- أثر الخلفيات الفكرية والأيديولوجية للمؤرخ في قراءة الوثائق:

يجب أن نبدأ من المسلّمة القائلة بأن المؤرخ لا يستطيع أن يكتب عن الماضي كما هو فعلاً، بل كما يراه هو فالحقيقة التاريخية ليست شيئاً موضوعياً بالكامل، بل هي تفاعل بين الباحث ومادته. فلا يوجد شيء اسمه حقيقة تاريخية محضة؛ فكل حقيقة تخضع لتفسير، وكل تفسير يعكس موقفاً أيديولوجياً ما.

أورد المؤرخ الفرنسي ر.مونييه (Roland Monnier) عام 1938 مدافعا عن السياسة القانونية الاستعمارية المعتمدة في المستعمرات الفرنسية أنه: «لا توجد، في المستعمرات، مساواة بين المواطنين والرعايا، ولكن هناك تسلسل هرمي، وتمييز، وتبعية...» وهو الوضع، الذي دافع عنه دائماً لأنه يعتبره مناسباً تماماً للشعوب "البدائية" أو "المتخلفة" في الإمبراطورية، وضروري لضمان سيادة المستعمرين والسلطة المدنية. لذلك فإن السكان الأصليين لديهم حقوق أقل، لأنهم أقل شأناً وغير متساوين. ولهذا السبب فإن كلمة "الرعايا"، المستخدمة في المستعمرات تحدد بوضوح حالة السكان الأصليين. (GRANDMAISON, 2005 : 50)

هذا القول يعكس فكرة أن كتابة التاريخ لا يمكن فصلها عن ذاتية المؤرخ، وأن الخلفية الفكرية والأيديولوجية للباحث تلعب دوراً كبيراً في اختياره للمواضيع، وتفسيره للأحداث، بل وحتى في انتقائه للمصادر.

3- تفاعل الوثيقة والمؤرخ: نحو كتابة نقدية للتاريخ.

التاريخ بين الوثيقة والمؤرخ

يعتبر ابن خلدون أول من وضع قواعد نقد النصوص التاريخية، ومن ثم عرضها على أصول التحقيق التاريخي التي تفرق بين المعقول وغير المعقول من الحوادث، وسار على نهجه جل المؤرخين الأوروبيين في عصر النهضة. فابن خلدون يرجع أسباب شيوع الخطأ التاريخي إلى الثقة المطلقة بالناقلين (ابن خلدون، 1962، 28)، ويعطي مثال عما نقله المسعودي في جيوش بني إسرائيل أنهم كانوا أكثر من ستمائة ألف، وان هذا العدد يستحيل في ذلك الزمن لعدة أسباب (ابن خلدون، 1962، 7)

3.1- الكتابة التاريخية كإنتاج معرفي مركب ناتج عن تفاعل بين المادة (الوثيقة) والفكر (المؤرخ):

إن الوثيقة تمنح للمؤرخ إمكانية النفاذ إلى تفاصيل العصور الماضية، لكنها لا تُقدِّم له الحقيقة جاهزة، بل تضعه أمام مادة خام تحتاج إلى تفكيك وتحليل. فكما تُضيء الوثيقة بعض الجوانب، فإنها تُخفي أخرى. فكثير من الوثائق، خاصة الرسمية منها، تعبّر عن وجهة نظر السلطة أو الجهة المنتصرة، ما يطرح إشكال الحياد والمصداقية، لذا يجب أن تمر الوثيقة بعدة مراحل قصد التثبت من أصالة الوثيقة (رستم، 1955، 35).

فالكتابة التاريخية ليست عملية نقل ميكانيكي للوقائع من الوثائق فقط، بل هي نتاج معرفي يقوم على تفاعل بين فكر المؤرخ والمادة الخام (الوثيقة). فالوثيقة لا تملك القدرة على الكلام بذاتها، بل تحتاج إلى عقل نقدي يستنطقها ويعيد تأويلها. وقد عبّر كل من لانجوا و سنيوبوس (Langlois et Seignobos) عن هذا التصور منذ أواخر القرن التاسع عشر، عندما أكدّا أنّ "التاريخ يُكتب بالوثائق" ولكن عبر أدوات المؤرخ ومنهجه. (لانجوا، سنيوبوس، 1981، ص. 45)

كما قد طوّر مؤسسو مدرسة الحوليات هذا الطرح بشكل أعمق، حيث رفض مارك بلوخ فكرة حياد الوثيقة، مؤكّداً أنّها "لا تتحدث ما لم نسألها"، وأنّ المؤرخ هو من يضيف عليها معنى ويحوّلها من أثر صامت إلى معرفة تاريخية (بلوخ، 1993، ص. 52). وهذا الذي يجعل السياق الذي أنتجت فيه الوثيقة يؤثر على مضمونها ودلالاتها، وهو ما يؤكد بول ريكور بقوله إن "الوثيقة لا تتطق، بل يُنطق بها من خلال أسئلة المؤرخ".

أما في الفكر التاريخي المعاصر، فقد أصبح يُنظر إلى الوثيقة باعتبارها "أثراً" يخضع للتأويل لا مجرد مادة خام. ففي كتابه التاريخ الجديد، اعتبر جاك لوغوف (Jacques Le Goff) أنّ الوثيقة تحمل دائماً بصمات السياقات السياسية والاجتماعية التي أنتجت فيها، وأنّ مهمة المؤرخ هي تفكيكها وإعادة تركيبها ضمن رؤية شمولية (لوغوف، 2007: 37). فالوثيقة إذا ليست محاكاة للحدث بل حكاية عن الحدث، لأنها غير مكتملة بذاتها، ولاستكمالها يجب تدخّل المؤرخ لبناء نص تاريخي متوازن يجمع بين المادة والذهن.

التاريخ بين الوثيقة والمؤرخ

أول ما يلاحظ مما سبق، هو التوازن الذي أقامه النص بين البعد الإبتيمولوجي المعرفي والبعد المنهجي في تحليل الوثيقة. فالجميع متفق على أن الوثيقة ضرورية لفهم الماضي، لكنها لا تكفي بذاتها، إذ تحتاج إلى فعل تأويلي من طرف المؤرخ الذي يستنطقها. وهذا التصور يتماشى مع ما طرحه لانغلو و سينيوبوس (Langlois et Seignobos) في أواخر القرن التاسع عشر، عندما أسسا للمدرسة الوضعية التاريخية التي أكدت على ضرورة النقد الوثائقي كمصدر أساس لكتابة التاريخ، لكن النص يطور هذا الطرح باستدعائه لمفكري مدرسة الحوليات الذين رفضوا الحياد المطلق للوثيقة، معتبرين أن معناها يتحدد من خلال أسئلة المؤرخ لا من خلال طبيعتها الأصلية.

كما يؤخذ عما سبق، عن الدور الذاتي للمؤرخ في إحياء الوثيقة، لكنه لا يفصل بما يكفي في آليات النقد المزدوج الخارجي والداخلي، التي بها يمكن أن نضمن توازن العلاقة بين الذاتية والموضوعية. فبدون هذه الأدوات، قد ينزلق المؤرخ من التأويل العلمي إلى التأويل الذاتي أو الإيديولوجي.

2.3- أمثلة تطبيقية: لا بد من تخلص التاريخ من الاستعمار في الجزائر

منذ بداية دخول الاحتلال الفرنسي على الجزائر سنة 1830، برزت فجوة بين ما كانت تعلنه الإدارة الاستعمارية في تقاريرها ووثائقها الرسمية، وما كان يعيشه الأهالي المسلمون على أرض الواقع؛ وذلك، كون الخطابات التي كانت تقدمها الإدارة الفرنسية على أساس أنها جاءت بمشروع حضاري يسعى إلى العدالة والمساواة، في حين أن الواقع كشف عن ممارسات قائمة على التمييز والإقصاء، سواء في المجال القانوني أو الاجتماعي أو السياسي.

في 5 جويلية 1830 أبرم كل من الحاكم العام ديپورمون والداي حسين وثيقة الاستسلام، والتي تعهدت فيها فرنسا باحترام الدين المحمدي وممتلكاتهم واحترام نساءهم ومساجدهم، ونظمهم القانونية القائمة على مبادئ الشريعة الإسلامية (سعد الله، 1992، ج. 2: 423)، لكن ما لبثت حتى قامت بتحويل المساجد إلى مستشفيات عسكرية، ومصادرة الأوقاف، ونفي العلماء والقضاة أمثال ابن العنابي والكبابي. (سعد الله، 2007: 74-73)

هذا التناقض جعل الوثيقة الاستعمارية ذات طابع مزدوج: فهي من جهة تحمل خطاباً رسمياً يُراد منه تبرير السيطرة، ومن جهة أخرى تعكس واقعاً محجوباً لا يظهر إلا عبر نقدها وربطها بالشهادات والممارسات اليومية. ومن هنا، يصبح من الضروري على المؤرخ ألا يتعامل مع الوثيقة الاستعمارية باعتبارها انعكاساً مباشراً للحقيقة، بل كخطاب يخدم مصالح سلطة استعمارية، ما يستوجب قراءتها بحذر وربطها بالسياق التاريخي الذي أنتجها.

التاريخ بين الوثيقة والمؤرخ

وفي نفس السياق، أرجعت كثير من التقارير الرسمية التي رفعت الى المتربول هجرة الجزائريين الى بلاد الشام والدولة العثمانية، وأرجعتها الى الحنين والشعور بالانتماء الديني والثقافي وذلك قصد إخفاء السياسة التعسفية الجائرة التي مارستها ضد السكان الأهالي حيث انتزعت منهم أراضيهم واضطروا الى بيعها مع دوابهم بسبب الضرائب التي كانت تفرض عليهم، مما ألجأهم الى الهجرة قصد البحث على لقمة العيش لأهاليهم. (لعرج، 2019: 57)

كما أن الهجرة لم تقتصر الى المشرق فقط بل الكثير منهم هاجر الى فرنسا للعمل، واتذكر دائماً مقولة فرحات عباس الذي قال يعامل الفرنسيين الجزائريين في فرنسا أحسن مما يعامل بهم في بلدهم.

يمكن القول إن مسألة التسمية بين عامي 1954 و1962 تكشف عن البعد الإيديولوجي والسياسي للصراع بين فرنسا والجزائر. فقد امتنعت السلطات الاستعمارية الفرنسية عن استعمال مصطلح "الحرب"، لما يحمله من اعتراف ضمني بوجود طرف منظم يخوض مواجهة مسلحة شرعية ضد قوة قائمة. لذلك، اختارت الخطاب الرسمي الفرنسي توصيف الأحداث بعبارات مثل "أعمال تمرد" أو "اضطرابات" أو حتى "أعمال إرهابية"، في محاولة لتقزيم حجمها وإظهارها كحركات عنف معزولة لا تعبر عن إرادة شعبية. هذا التوصيف كان جزءاً من استراتيجية سياسية وإعلامية تهدف إلى نزع الشرعية عن الكفاح الجزائري، وتقديمه للرأي العام الفرنسي والدولي على أنه مجرد انحراف أمني يمكن السيطرة عليه.

في المقابل، أجمع الجزائريون على تسمية ما جرى بـ "ثورة" أو "الجهاد"، انسجاماً مع طبيعتها كحركة منظمة سياسياً وعسكرياً في إطار حزب جبهة التحرير الوطني وجيش التحرير الوطني. هذا الوصف يعكس إدراكاً جماعياً بأن ما كان يحدث لم يكن مجرد تمرد عابر، بل مشروعاً تحريراً شاملاً يستهدف استعادة السيادة الوطنية وإنهاء الاستعمار. ومن هنا، فإن تسمية "الثورة الجزائرية" لم تكن مجرد اختيار لغوي، بل تأكيد على الشرعية التاريخية والسياسية للنضال الوطني، وإبراز لكونه امتداداً لتطلعات الشعب الجزائري في الحرية والاستقلال. (سعداوي، 2022: 22-27).

الخاتمة:

في ختام هذا البحث، يتضح أن الوثيقة التاريخية ليست مجرد سجل جامد للأحداث، بل هي مادة حية تتفاعل مع المؤرخ الذي يُعيد قراءتها وتأويلها في ضوء خلفياته المعرفية والسياقية. فكتابة التاريخ ليست عملية نقل حرفي للوقائع، بل هي بناء معرفي

التاريخ بين الوثيقة والمؤرخ

مركب يتطلب توازنًا دقيقًا بين الموضوعية والذاتية، وبين الأمانة في التعامل مع المصادر والوعي النقدي بمحدودياتها.

لقد أبرزنا أهمية النقد التاريخي كأداة أساسية لفهم الوثائق وتحليلها، مما يُمكن المؤرخ من تجاوز الظاهر والوصول إلى دلالات أعمق تُسهم في تقديم سردية تاريخية أكثر تماسكًا وواقعية. كما أن التفاعل بين الوثيقة والمؤرخ يُنتج معرفة تاريخية تتسم بالحيوية والديناميكية، تعكس تعقيدات الماضي وتُسهم في فهم الحاضر.

فالعلاقة بين الوثيقة والمؤرخ ليست علاقة أحادية الاتجاه، بل هي تفاعلية. المؤرخ يُعيد إحياء الوثيقة من خلال تفسيره وتحليله، والوثيقة تُشكّل الأساس الذي يعتمد عليه المؤرخ في بناء سرديته التاريخية.

انطلاقًا من هذه الرؤية، تبرز مجموعة من التساؤلات التي تستحق المزيد من

البحث والتأمل:

كيف يُمكن تطوير منهجيات نقدية أكثر فاعلية في التعامل مع الوثائق الشفوية والرقمية التي أصبحت جزءًا من التراث التاريخي المعاصر؟

ما مدى تأثير السياقات الثقافية والسياسية على تفسير الوثائق التاريخية، وكيف يُمكن للمؤرخ أن يوازن بين هذه التأثيرات والحفاظ على النزاهة العلمية؟

في ظل التقدم التكنولوجي، كيف يُمكن توظيف الأدوات الرقمية في تحليل الوثائق التاريخية دون المساس بأصالتها ومصداقيتها؟

هذه التساؤلات تُشير إلى أن كتابة التاريخ عملية مستمرة تتطلب مراجعة دائمة للمناهج والأدوات، وتفتح آفاقًا جديدة لفهم أكثر عمقًا وتعقيدًا للماضي.

الهوامش والمراجع:

المراجع:

- ابن خلدون، عبد الرحمن. (1920). المقدمة. (تحقيق علي عبد الواحد وافي). القاهرة: دار الشعب.
- بيتز، فريدريش. (1990). معجم المصطلحات الأرشيفية: إنجليزي-فرنسي-عربي (ترجمة غسان منير). بيروت: الدار العربية للعلوم.
- الحسناوي، عبد الرحيم. (2019). حفريات في مفهوم الوثيقة التاريخية: مقاربات وتصورات. المجلة العربية، (508)، ص. 12-15. الرياض: دار المجلة العربية للنشر.
- الحويري، محمد مؤنس. (2001). منهج البحث في التاريخ (الطبعة الأولى). القاهرة: المكتب المصري لتوزيع المطبوعات.
- حاشي، عمر. (1993). دليل علم الأرشيف: تسيير الوثائق والمحفوظات (ط. 1). الجزائر: [د.ن].
- رستم، أسد. (1955). مصطلح التاريخ (الطبعة الثالثة). صيدا: المكتبة العصرية.
- سعيدوني، ناصر الدين. (2000). أساسيات منهجية التاريخ (الطبعة الأولى). الجزائر: دار القصة للنشر.
- شعبان، عبد العزيز خليفة. (1999). قاموس البنهاوي الموسوعي في مصطلحات المكتبات والمعلومات. القاهرة: دار العربي للنشر والتوزيع.
- شيخ لعرج (2019) «هجرة الجزائريين خلال العهد الاستعماري من خلال الكتابات الفرنسية (1830 - 1962)». المواقف المجلد: 14 العدد: 02 جوان 2019 ص. 45-62.
- سعد الله، أبو القاسم. (1992). الحركة الوطنية الجزائرية: 1900-1930 (ط. 2، ج. 2). دار الغرب الإسلامي.
- سعد الله، أبو القاسم. (2007). خلاصة تاريخ الجزائر المقاومة والتحرر 1830_1962 (ط. 1). دار الغرب الإسلامي.
- طحطح، خالد. (2014). عودة الحدث التاريخي (الطبعة الأولى). الدار البيضاء: دار توبقال للنشر.
- عابدين، عبد المجيد. (1977). التوثيق: تاريخه وأدواته. مجلة الوثائق العربية، (3)، 63.
- العروي، عبد الله. (2005). مفهوم التاريخ: الألفاظ والمذاهب، المفاهيم والأصول (الجزء 1، الطبعة الرابعة). الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي.
- لوغوف جاك، (2007)، التاريخ الجديد، تر: محمد الطاهر منصوري، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية.
- لانجوا، شارل. سنيوبوس، شارل. (1981). المدخل إلى الدراسات التاريخية (ت. ع. ر. البدوي، ط. 4). الكويت: وكالة المطبوعات.

- Larousse. (2005). *Le Petit Larousse illustré* (Éd. en couleurs). Paris: Larousse.
- Grandmaison, Olivier Le Cour. (2005, décembre). L'exception et la règle : sur le droit colonial français. revue Diogène, 212(17), p. 42_64.
- Marrou, Henri-Irénée. (1961). Comment comprendre le métier d'historien. In C. Samaran (Ed.), *L'Histoire et ses méthodes* (pp. 1465–1539). Paris: Gallimard .